

Distr.: General  
22 September 2022  
Arabic  
Original: English



## بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية

### تقرير الأمين العام

#### أولاً - مقدمة

1 - يغطي هذا التقرير، المقدم عملاً بالفقرة 55 من قرار مجلس الأمن 2612 (2021)، التطورات التي شهدتها جمهورية الكونغو الديمقراطية في الفترة من 17 حزيران/يونيه إلى 16 أيلول/سبتمبر 2022. ويبين التقرير التقدم المحرز والتحديات في تنفيذ ولاية بعثة منظمة الأمم المتحدة لتحقيق الاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

#### ثانياً - التطورات السياسية

2 - تميزت الفترة المشمولة بالتقرير بافتتاح الدورة البرلمانية العادية في أيلول/سبتمبر، والأعمال التحضيرية للانتخابات، والجهود الوطنية والإقليمية الرامية إلى معالجة انعدام الأمن في المقاطعات الشرقية لجمهورية الكونغو الديمقراطية، والاحتجاجات المناهضة للبعثة.

3 - ففي 15 أيلول/سبتمبر، افتتح البرلمان دورته العادية المكثّسة لاعتماد ميزانية عام 2023 في سياق يتسم بالتدهور الاقتصادي على الصعيد العالمي، بما في ذلك التضخم ونقص الوقود.

4 - وفي 21 حزيران/يونيه، انتخبت المحكمة الدستورية القاضي ديودوني كاموليتا باديبانغا، الذي عينه رئيس جمهورية الكونغو الديمقراطية، فيليكس - أنطوان تشيسيكودي تشيلومبو، رئيساً للمحكمة لولاية مدتها ثلاث سنوات. وفي 30 تموز/يوليه، عين السيد تشيسيكودي مارثي أوديو رئيساً أول لمجلس الدولة يشارك في عدة أمور منها إدارة المنازعات الانتخابية على صعيد المقاطعات.

5 - وفي 29 حزيران/يونيه، أصدر السيد تشيسيكودي القانون الانتخابي المنقّح الذي كان البرلمان قد اعتمده في 15 حزيران/يونيه. وسلطت الأحزاب السياسية المعارضة وبعض أعضاء اتحاد الأمة المقدس الحاكم ومنظمات المجتمع المدني الضوء على أوجه القصور فيه، مثل عدم الوضوح فيما يتعلق بالتصويت الإلكتروني وإعلان النتائج وتسوية المنازعات. وأعلن بعض زعماء المعارضة بالفعل التزامهم الترشح للانتخابات الرئاسية لعام 2023، بعد أن أعلن السيد تشيسيكودي في 12 أيار/مايو 2021 اعتماده الترشح



لولاية ثانية. وفي هذا السياق، ركزت المساعي الحميدة التي بذلتها البعثة مع المؤسسات الوطنية والمحلية والجهات الفاعلة من الأوساط المؤسسية والسياسية والمجتمع المدني على تشجيع المبادرات البناءة الرامية إلى التوصل إلى إطار انتخابي توافقي وإلى تنظيم انتخابات حرة في حينها. وفي 11 آب/أغسطس، أعلنت اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات قرارها باستخدام إجراءات التصويت شبه الإلكتروني على غرار ما فعلته في انتخابات عام 2018. وأعلنت اللجنة أيضا أن عملية تسجيل الناخبين ستجرى في الفترة بين كانون الأول/ديسمبر 2022 وآذار/مارس 2023، لكنها تواجه ضغوطا من بعض الجهات الفاعلة من الأوساط السياسية والمجتمع المدني للإفصاح عن جدولها الزمني للانتخابات وعن ميزانيتها.

6 - وفي 23 حزيران/يونيه، بُرئت ساحة فيتال كاميرهي، رئيس الديوان السابق للسيد تشيسيكيدى، ومُتهمين متابعين معه بتهمة اختلاس أموال تتصل ببرنامج المائة يوم الخاص بالرئيس. وفي 16 آب/أغسطس، مُتّع بالسراح المؤقت لأسباب صحية فرانسوا بيا، المستشار الخاص السابق لشؤون الأمن، الذي كان قد اعتُقل في 5 شباط/فبراير بسبب أنشطة مدعى بها تمس بالأمن القومي.

7 - وفي 20 حزيران/يونيه، في نيروبي، أمر الاجتماع الثالث لرؤساء دول جماعة شرق أفريقيا بالانشر الفوري لقوة إقليمية تابعة لجماعة شرق أفريقيا في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية واعتمد مفهوم العمليات الخاص بتلك القوة. وخلال مؤتمر القمة العادي الثاني والعشرين لجماعة شرق أفريقيا، المعقود يومي 21 و 22 تموز/يوليه، عين رؤساء الدول الرئيس الكيني آنذاك، أوهورو كينياتا، ميسرا لعملية نيروبي وأعطوا تعليمات بإنشاء صندوق خاص للقوة الإقليمية. وعلق نائب رئيس الوزراء وزير الخارجية، كريستوف لوتوندولا، قائلا إن القوة الإقليمية ستكون "مهمة هجومية" بهدف طرد جميع الجماعات المسلحة، بدءاً بحركة 23 مارس، في حال فشل المسار السياسي لعملية نيروبي. ووقع في 8 أيلول/سبتمبر، في كينشاسا، اتفاق مركز القوات للقوة الإقليمية المشتركة التابعة لجماعة شرق أفريقيا، الذي يحدد التزامات ومسؤوليات القوة المزمع نشرها في جمهورية الكونغو الديمقراطية لفترة أولية مدتها ستة أشهر.

8 - وفي 6 تموز/يوليه، اجتمع في لواندا السيد تشيسيكيدى ورئيس رواندا، بول كاغامي، بوساطة من رئيس أنغولا، رئيس المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى، جواو لورنسو، وذلك لتخفيف حدة التوتر بين البلدين وفق التكاليف الصادر عن الاتحاد الأفريقي، واعتمدا "خريطة طريق لواندا"<sup>(1)</sup>. وفي 16 آب/أغسطس، أُبلغت البعثة بأن السيد لورنسو والسيد كينياتا اتفقا على إنشاء آلية تنسيق بين خريطة طريق لواندا وعملية نيروبي. وبالإضافة إلى ذلك، أُجرت الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بالتنسيق الوثيق مع المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، زيارتين إلى بروكسل وباريس للدعوة إلى دعم المجتمع الدولي لهذه المبادرات الإقليمية. وبذل المبعوث الخاص أيضا مساع حميدة في أروشا وكامبالا ابتغاء تنفيذ المبادرات تنفيذاً منسجماً فعالاً.

(1) تحدد خريطة طريق لواندا ستة أهداف متوخاة هي: (أ) تطبيع العلاقات السياسية والدبلوماسية بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا، وإيجاد مناخ من الثقة بين دول المنطقة، وتهيئة الظروف المثلى للحوار والمشاورة السياسية لحل الأزمة الأمنية الراهنة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية؛ (ب) منع انتهاكات السلامة الإقليمية وضمان الامتثال للالتزامات التي تعهدت بها الدول الأعضاء في المؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى في هذا الصدد؛ (ج) التحقق من الاتهامات المتبادلة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا فيما يتعلق بدعم حركة 23 مارس والتعاون مع القوات الديمقراطية لتحرير رواندا، على التوالي؛ (د) تنشيط الاتفاق الإطاري للسلام والأمن والتعاون في جمهورية الكونغو الديمقراطية والمنطقة؛ (هـ) النهوض بالشراكة الاقتصادية بين دول المنطقة وتعزيز الآليات الإقليمية لمكافحة الاستغلال غير القانوني للموارد الطبيعية؛ (و) ضمان تنفيذ خريطة الطريق وإعادة بناء الثقة بين الشركاء في عملية نيروبي.

9 - وفي الفترة من 20 إلى 21 تموز/يوليه، اجتمعت اللجنة الدائمة المشتركة بين جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا في لواندا لتحديد معايير لتنفيذ خريطة الطريق. ودعت اللجنة إلى النشر السريع للقوة الإقليمية التابعة لجماعة شرق أفريقيا، ووقف الأعمال العدائية من جانب حركة 23 مارس، ونزع سلاح القوات الديمقراطية لتحرير رواندا والجماعات المنشقة عنها. وبالإضافة إلى ذلك، حثت اللجنة أنغولا على الإسراع بإنشاء آلية تحقق مخصصة يقودها أحد كبار الضباط العسكريين الأنغوليين، ويساعده فريق من المراقبين الأنغوليين وضابطا اتصال من جمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا.

10 - وفي 25 تموز/يوليه، في كينشاسا، دعا مؤتمر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، خلال دورته العادية الحادية والعشرين، إلى تحلي الجماعة بروح التضامن وتقيدتها بخريطة طريق لواندا بشأن وقف الأعمال العدائية من جانب حركة 23 مارس وانسحابها الفوري من مواقعها الحالية.

11 - وفي 10 آب/أغسطس، وكرد فعل على محتوى مسرّب من تقرير شهري مستوفى بأحدث المستجدات قدّمه فريق الخبراء المعني بجمهورية الكونغو الديمقراطية إلى مجلس الأمن، طلبت حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية أن يتخذ المجلس جميع التدابير المناسبة، بما فيها حثّ رواندا على سحب جميع قواتها من أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية. ورفضت حكومة رواندا التعليق على تقرير غير منشور ونفت مسؤوليتها، مؤكدة من جديد أن حركة 23 مارس إنما هي مشكلة كونغولية.

12 - وفي 17 آب/أغسطس، انتخب مؤتمر القمة الثاني والأربعون لرؤساء دول وحكومات الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، المعقود في كينشاسا، السيد تشيسكيدي رئيسا لمدة سنة واحدة. وكلف رؤساء الدول وزير خارجية ناميبيا، بصفته رئيس اللجنة الوزارية في هيئة التعاون في مجالات السياسة والدفاع والأمن، مدعوما بالبلدان المساهمة بقوات في لواء التدخل التابع للقوة، بأن يتواصل مع الأمين العام بغية استكشاف جميع السبل لدعم الجهود الرامية إلى تحسين الحالة الأمنية في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. وعلى هامش مؤتمر القمة، اجتمع الأمين التنفيذي للجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي مع الممثلة الخاصة للأمين العام لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ودعا إلى زيادة التبادل المنظم للمعلومات بين البعثة والجماعة الإنمائية.

### ثالثا - الحالة الأمنية

13 - اتسمت الحالة الأمنية باستمرار العنف المرتكب غالبا على يد التعاونية من أجل تنمية الكونغو والقوات الديمقراطية المتحالفة وحركة 23 مارس في مقاطعتي إيتوري وكيفو الشمالية، رغم استمرار تمديد حالة الحصار في المقاطعتين. وكتفت جماعات ماي - ماي هجمات على المدنيين في مقاطعة كيفو الجنوبية. وتقاوم الخطاب المناهض للبعثة، الذي ازداد اطرادا في الأشهر الأخيرة، فأخذ شكل موجة من المظاهرات العنيفة التي استهدفت قواعد البعثة وأفرادها في جميع أنحاء المقاطعات الشرقية من البلد.

### ألف - مقاطعة إيتوري

14 - ظلت الحالة الأمنية في إقليم إيرومو متقلبة، حيث استمر العنف المرتكب على يد القوات الديمقراطية المتحالفة خلال الفترة المشمولة بالتقرير. وفي إقليم دجوغو، تحسنت الحالة تحسنا قليلا، عقب التزام فصائل التعاونية من أجل تنمية الكونغو في 4 حزيران/يونيه بوقف الأعمال العدائية، والانضمام

إلى عملية نيروبي، والمشاركة في برامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها. وفي الفترة بين 17 حزيران/يونيه و 31 آب/أغسطس، أسفرت أنشطة الجماعات المسلحة عن مقتل 204 مدنيين وجرح 59 آخرين من بينهم 13 امرأة و 6 أطفال على الأقل. وحتى آب/أغسطس، بلغ عدد المشردين داخليا في مقاطعة إيتوري ما يقدر بنحو 1,7 مليون شخص.

15 - وفي إقليمَي إيرومو ومامباسا، واصلت القوات الديمقراطية المتحالفة مهاجمة المدنيين، ولا سيما على طول الطريق الرابطة بين كوماندا ومامباسا ولونا، وفي منطقتي تشابي وبوغا. وتفاقم انعدام الأمن عقب إعادة نشر قوات أمن الدولة في منطقة بُتي نور بمقاطعة كيفو الشمالية كجزء من العمليات ضد حركة 23 مارس. وفي إيرومو ومامباسا، في الفترة بين 17 حزيران/يونيه و 31 آب/أغسطس، قتلت القوات الديمقراطية المتحالفة 111 مدنيا، من بينهم 12 امرأة و 12 طفلا على الأقل، وأصابت بجروح 20 آخرين، من بينهم امرأتان و 3 أطفال على الأقل، واختطف 214 مدنيا، من بينهم 51 طفلا على الأقل. وفي إقليمَي دجوغو وماهاغي، تراجع مستوى العنف ضد المدنيين، في أعقاب تعهد مقاتلي التعاونية من أجل تنمية الكونغو بذلك في 4 حزيران/يونيه. لكن، في غرب دجوغو، استمر التنافس بين مقاتلي التعاونية من أجل تنمية الكونغو ومقاتلي جماعة زائير المسلحة ابتغاء السيطرة على مناطق التعدين، مما ألحق أضرارا جسيمة بالمدنيين. وفي الفترة بين 17 حزيران/يونيه و 31 آب/أغسطس، قتل مقاتلو التعاونية من أجل تنمية الكونغو 37 مدنيا، من بينهم 7 نساء، وأصابوا بجروح 25 آخرين، من بينهم امرأتان و 3 أطفال. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، قتل مقاتلو جماعة زائير ما لا يقل عن 44 مدنيا، من بينهم 6 أطفال و 12 امرأة، معظمهم من أفراد طائفة "ليندو".

## باء - مقاطعة كيفو الشمالية

16 - في منطقة غران نور، استمر العنف المرتكب على يد القوات الديمقراطية المتحالفة وجماعات ماي - ماي في إلحاق أضرار جسيمة بالمدنيين. وفي الفترة بين 17 حزيران/يونيه و 31 آب/أغسطس، شنت القوات الديمقراطية المتحالفة ما لا يقل عن 24 هجوما ضد المدنيين وضد القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وقوات الدفاع الشعبية الأوغندية في إقليم بيني، مما أسفر عن مقتل 95 مدنيا، من بينهم 8 نساء، وعن إصابة 5 رجال بجروح. وفي بيني، دفعت تهديدات القوات الديمقراطية المتحالفة بشن هجمات على السجن المركزي السلطات الوطنية والبعثة إلى أن تعزز التدابير الأمنية في السجون ونقل 150 من السجناء الأشد خطورة المرتبطين بتلك الجماعة المسلحة إلى كينشاسا. وفي 10 آب/أغسطس، هاجم مقاتلون مسلحون سجن كاكوانغورا في بوتيمبو، مما أسفر عن فرار نحو 816 سجيناً، من بينهم نحو 600 عضو سابق في جماعات مسلحة، وأجبر الباقون على الخروج من السجن تحت التهديد بالقتل. وألقي القبض على نحو 216 فارا في الأيام التالية. وفي 11 آب/أغسطس، أصدر تنظيم الدولة الإسلامية - ولاية وسط أفريقيا بيانا أعلن فيه مسؤوليته عن الهجوم. وفي إقليم لوبيرو، تدهورت الأوضاع الأمنية بسبب الاشتباكات بين جماعات ماي - ماي التي تسعى إلى استغلال الفراغ الناجم عن إعادة نشر القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية في منطقة بُتي نور.

17 - وفي منطقة بُتي نور، استمرت المواجهة المباشرة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، بدعم من البعثة، وحركة 23 مارس في إقليمَي روتشورو ونيراغونغو، بما في ذلك بالقرب من معسكر رومانغابو في أواخر تموز/يوليه. وعززت حركة 23 مارس مواقعها في شرق روتشورو وبسطت

سيطرتها على غرب روتشورو. وفي تموز/يوليه، أعلنت حركة 23 مارس عزمها على إنشاء إدارة مدنية في المناطق التي تحتلها، وذلك في أعقاب استيلائها على بونانغانا في حزيران/يونيه.

18 - وكانت هناك مؤشرات على أن القوات الديمقراطية لتحرير رواندا وجماعات ماي - ماي وفصائل نياتورا كانت تتعاون بشأن تجنيد أعضاء جدد لمكافحة حركة 23 مارس التي تقوم بأعمال التجنيد القسري للشباب. وفي الفترة بين 17 حزيران/يونيه و 31 آب/أغسطس، قتل ما لا يقل عن 26 مدنيا، من بينهم 8 أطفال، وجرح 9 آخرون، من بينهم 3 نساء، في حوادث ضلعت فيها حركة 23 مارس. وظل ما مجموعه 184 420 مدنيا مشردين داخليا، مع 42 723 لاجئا إضافيين في أوغندا بسبب النزاع الدائر في منطقة بُتي نور.

19 - ووقعت مظاهرات عنيفة وهجمات ضد البعثة في مقاطعة كيفو الشمالية في أواخر تموز/يوليه، بعد أشهر من الحملات المناهضة للبعثة على وسائل التواصل الاجتماعي ومسيرة نظمها رئيس مجلس الشيوخ موديسيت بهاتي لوكويو، في 15 تموز/يوليه، اتهم خلالها البعثة بعدم الكفاءة ودعا إلى مغادرتها البلد. وفي 25 و 26 تموز/يوليه، اقتحمت حشود مجهزة بمقذوفات قابلة للاشتعال بالبنزين أماكن متعددة تابعة للبعثة، بما في ذلك قاعدة اللوجستيات وقاعدة ألفا الإقليمية في غوما، وضلعت في أعمال نهب وتدمير للممتلكات على نطاق واسع. ونُهب أيضا بعض أماكن الإقامة الخاصة بأفراد البعثة. وفي 26 تموز/يوليه، أطلق متظاهرون النار في بوتيمبو على أفراد البعثة، مما أسفر عن مقتل فريدين من أفراد الشرطة وفرد عسكري واحد تابعين للبعثة. وأصيب بجروح فردان آخران من أفراد شرطة البعثة. وفي وقت لاحق من مساء اليوم نفسه، لقي فرد عسكري آخر من أفراد البعثة حتفه في حادث بنيران صديقة. واتخذت تدابير لاحقة، بالتعاون مع السلطات الكونغولية، لتعزيز سلامة وأمن مباني البعثة وموظفيها. وقُتل ما لا يقل عن 32 شخصا كونغوليا وجرح 170 آخرون خلال المظاهرات التي جرت في مقاطعة كيفو الشمالية. وأنشأت البعثة ثلاثة أفرقة للتحقيق المشترك بغية تقديم الدعم التقني للشرطة الوطنية الكونغولية ومكتب المدعي العام العسكري الكونغولي في غوما وأوفيرا.

20 - وفي 31 تموز/يوليه، وقع حادث خطير في مركز كاسيندي الحدودي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وأوغندا. وتعلق الحادث بأفراد عسكريين تابعين للبعثة كانوا يرافقون وحدة عسكرية وهي في طريق عودتها من الإجازة، مما أسفر للأسف عن مقتل 3 مدنيين وإصابة اثنين من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية و 13 مدنيا بإصابات جسيمة. وشرعت البعثة في إجراء تحقيق لتقصي الحقائق وعقدت مجلسا للتحقيق في الحادث. وفي غضون ذلك، عين البلد المعني المساهم بقوات فريقا وطنيا للتحقيق نُشر في الميدان في 18 آب/أغسطس للتحقيق في الحادث.

## جيم - مقاطعتا كيفو الجنوبية ومانيمبا

21 - استمرت أنشطة الجماعات المسلحة في تعريض المدنيين للخطر، لا سيما في منطقتي الهضاب العليا والهضاب الوسطى في أقاليم فيزي وموينغا وأوفيرا. وفي الفترة بين 17 حزيران/يونيه و 31 آب/أغسطس، سجل 38 حادثا أمنيا، أسفرت عن مقتل 14 مدنيا، من بينهم 4 نساء، وجرح 5 مدنيين. وحتى حزيران/يونيه، كان ما يقرب من 18 495 شخصا مشردين داخليا داخل مقاطعتي كيفو الجنوبية ومانيمبا.

22 - وفي منطقة الهضاب العليا، استمر انعدام الأمن بسبب الاشتباكات بين جماعات ماي - ماي ومقاتلي جماعة تويروانيهو، ولا سيما في محيط مينيمبوي، كما تواصل الاقتتال بين قوات أمن الدولة والجماعات المسلحة. واتسمت الفترة المشمولة بالتقرير باستمرار جماعة تويروانيهو في تجنيد مقاتلين جدد وتدريبهم في منطقتي مينيمبوي وكاهولولو، بما في ذلك من بين العائدين الذين يقدر عددهم بنحو 1 200 عائد والذين كانوا قد سُردوا من قبل إلى سهل روزيزي. وكرد فعل على استسلام نحو 35 مقاتلا سابقا من مقاتلي جماعة تويروانيهو منذ كانون الثاني/يناير، كثفت الجماعة عملياتها الانتقامية من الأفراد الذين اعتُبروا مشاركين في عملية نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وتحسنت الحالة الأمنية في محيط بيبوكوبوكو، ولكن مقاتلي ماي - ماي واصلوا تعريض المدنيين في بانيا مولنغي للخطر. وفي 18 تموز/يوليه، نصب أولئك المقاتلون كمينا لقاطلة لاجئين بورونديين أثناء عودتهم إلى وطنهم. وفي أماكن أخرى في إقليم أوفيرا، واصلت جماعات ماي - ماي القيام بأنشطة مسلحة في سهل روزيزي.

23 - ودخلت وحدتان تابعتان لجيش بوروندي، يقدر قوامهما بـ 600 جندي، أراضي جمهورية الكونغو الديمقراطية يومي 15 و 18 آب/أغسطس وتم تجميعهما في لوبيريزي، بإقليم أوفيرا، كجزء من اتفاق ثنائي بين جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي. وكما ذكرت نائبة وزير الدفاع، سيرافين كيلوبو، في اجتماع مجلس الوزراء المعقود في 19 آب/أغسطس، فقد وقّعت جمهورية الكونغو الديمقراطية وبوروندي مذكرة تفاهم كجزء من الجهود الرامية إلى القضاء على الجماعات المسلحة في مقاطعة كيفو الجنوبية.

## رابعاً - حالة حقوق الإنسان

24 - في شهري حزيران/يونيه وتموز/يوليه، وثّقت البعثة 847 انتهاكا وتجاوزا لحقوق الإنسان، بانخفاض قدره 31 في المائة مقارنة بما عدده 1 233 من الانتهاكات والتجاوزات الموثقة في آذار/مارس ونيسان/أبريل، وبانخفاض مقارنة بما عدده 1 210 انتهاكات وتجاوزات سُجّلت خلال الفترة نفسها من عام 2021. وكانت الجماعات المسلحة مسؤولة عن 62 في المائة من تلك الانتهاكات والتجاوزات. ووقع ما لا يقل عن 428 شخصا ضحايا لعمليات قتل خارج نطاق القضاء وإعدام بإجراءات موجزة (304 رجال و 71 امرأة و 53 طفلا)، وهو ما يمثل زيادة كبيرة مقارنة بما عدده 358 حالة سُجّلت في نيسان/أبريل وأيار/مايو، ولكنه يمثل انخفاضا مقارنة بما عدده 435 حالة سُجّلت خلال الفترة نفسها من عام 2021. وارتكبت الغالبية العظمى من عمليات القتل تلك على يد الجماعات المسلحة.

25 - وارتكّب نحو 89 في المائة من التجاوزات في المقاطعات المتضررة من النزاع. ففي مقاطعة كيفو الشمالية، بدأ أن مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة كانوا مسؤولين عن أكبر عدد من التجاوزات (119 تجاوزا)، تليهم شتي فصائل ماي - ماي (103 تجاوزات)، وجماعة نياتورا (84 تجاوزا)، وتحالف الوطنيين من أجل كونغو حر وذي سيادة (26 تجاوزا). وفي مقاطعتي كيفو الشمالية وإيتوري، بدأ أن القوات الديمقراطية المتحالفة كانت مسؤولة عن قتل 182 مدنيا (132 رجلا و 33 امرأة و 17 طفلا). وفي مقاطعة إيتوري، بدأ أن التعاونية من أجل تنمية الكونغو قد ارتكبت أكبر عدد من التجاوزات، حيث أهدمت بإجراءات موجزة ما لا يقل عن 70 مدنيا (50 رجلا و 14 امرأة و 6 أطفال). وفي إقليم روتشورو، كُثفت هجمات حركة 23 مارس، مما أسفر عن مقتل ما لا يقل عن 25 رجلا و 6 نساء و 12 طفلا، ولا سيما على سبيل الانتقام بسبب مزاعم بتقديم معلومات إلى القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية. وغذى ظهور حركة 23 مارس من جديد خطاب الكراهية الذي يستهدف الروانديين والكونغوليين المنحدرين من أصل توتسي.

26 - وبدا أن الجهات الحكومية قد ارتكبت حوالي 37,2 في المائة من الانتهاكات، وهو ما يمثل انخفاضاً مقارنة بنسبة 44,5 في المائة المسجلة خلال الفترة نفسها من عام 2021. ومن بين العناصر التابعة للدولة، ارتكبت الشرطة الوطنية الكونغولية أكبر عدد من انتهاكات حقوق الإنسان (145 انتهاكا أضررت بما عدده 189 ضحية مقابل 187 انتهاكا أضررت بما عدده 319 ضحية خلال الفترة نفسها من عام 2021، وهو ما يمثل انخفاضاً بنسبة 6 في المائة مقارنة بالفترة السابقة). وبدا أن القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية قد ارتكبت 115 انتهاكا، بما في ذلك عمليات القتل خارج نطاق القضاء لـ 12 رجلاً وامرأتين وطفلين، وهو انخفاض بنسبة 32 في المائة مقارنة بالفترة السابقة وانخفاض مقارنة بما عدده 44 رجلاً و 12 امرأة و 4 أطفال خلال الفترة نفسها من عام 2021. بيد أن انتهاكات الشرطة الوطنية الكونغولية تعلقت في كثير من الأحيان بالحرية الفردية وحرية التنقل، في حين أن الانتهاكات التي ارتكبتها القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية كثيراً ما تعلقت بجرائم أكثر خطورة، بما في ذلك القتل خارج نطاق القضاء والعنف الجنسي.

27 - وانخفضت الانتهاكات الموثقة للحيز الديمقراطي بنسبة 16 في المائة مقارنة بالفترة السابقة. وانخفضت الانتهاكات التي يدعى أن الوكالة الوطنية للاستخبارات ارتكبتها، بنسبة 10 في المائة، مقارنة بشهري نيسان/أبريل وأيار/مايو، ولكن الوكالة وظلت تحتجز أكثر من 35 شخصاً بصورة غير قانونية في كينشاسا.

28 - وواصلت البعثة تقديم الدعم التقني والمالي للجهود الرامية إلى مكافحة الإفلات من العقاب، مما أدى إلى إجراء محاكمات وإدانة ما لا يقل عن 44 جندياً كونغولياً و 15 من أفراد الشرطة الوطنية الكونغولية و 104 من أعضاء الجماعات المسلحة بجرائم تتعلق بانتهاكات وتجاوزات حقوق الإنسان ارتكبت منذ كانون الثاني/يناير. وتقدم البعثة أيضاً الدعم التقني للسلطات القضائية في إجراء تحقيقات في حالات الوفاة وتدمير الممتلكات خلال المظاهرات المناهضة للبعثة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وكذلك في الحادث الذي وقع في مركز كاسيندي الحدودي.

## خامساً - الحالة الإنسانية

29 - لا تزال الأزمة الإنسانية من بين أكثر الأزمات تعقيداً وصعوبة في العالم، حيث يحتاج نحو 27 مليون شخص إلى المساعدة والحماية. وهناك ما يقدر بنحو 5,53 ملايين مشرد داخل البلد، وهو أكبر عدد للمشردين داخلياً في أفريقيا، حيث تشرد حديثاً 1,29 مليون شخص منذ كانون الثاني/يناير 2022. وقد أثر تزايد انعدام الأمن والعنف والجريمة على قدرة الجهات الشريكة في مجال المساعدة الإنسانية على إيصال المساعدات، مما أجبرها في بعض الأحيان على تأخير العمليات أو تعليقها أو نقلها إلى وجهة أخرى.

30 - واستمر البلد في مواجهة التحديات المتعلقة بالأوبئة المتكررة المتعددة بما في ذلك الكوليرا والحصبة وشلل الأطفال ومرض فيروس الإيبولا ومرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وحتى 31 آب/أغسطس، كانت وزارة الصحة قد أبلغت عن 92 633 حالة مؤكدة من حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19، بما في ذلك 1 400 حالة وفاة ناجمة عن تلك الإصابة. ونظراً لمحدودية القدرة على إجراء الاختبارات، لا يزال العدد الإجمالي المقدر للحالات والإصابات أقل من عددها الفعلي. ووفقاً لمنظمة الصحة العالمية، لُحق 2 661 301 شخصاً بالكامل، وهو ما يمثل 4,9 في المائة من السكان المؤهلين.

- 31 - وبفضل التصدي القوي، أعلنت الحكومة في 5 تموز/يوليه انتهاء الفاشية الرابعة عشرة لمرض فيروس الإيبولا، التي كانت قد أودت بحياة خمسة أشخاص في مقاطعة إكواتور. وفي 21 آب/أغسطس، أعلنت السلطات الصحية في جمهورية الكونغو الديمقراطية عودة ظهور مرض فيروس الإيبولا في مقاطعة كيفو الشمالية، عقب وفاة امرأة تبلغ من العمر 46 عاما في بيني في 15 آب/أغسطس. وبدعم من فريق الأمم المتحدة القطري، الذي عمل بالتعاون الوثيق مع الوكالات الحكومية والجهات الشريكة في مجال الصحة، حُدد 160 من مخالطيها الأقربين. وبدأ تلقيح العاملين الصحيين في الخطوط الأمامية في 25 آب/أغسطس، وذلك بدعم من منظمة الصحة العالمية.
- 32 - ولا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تُعتبر أحد أكثر الأماكن اتساما بانعدام الأمن للعاملين في مجال الأنشطة الإنسانية على مستوى العالم. ووفقا لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، سُجل 34 حادثا أمنيا أثرت بشكل مباشر على العاملين في مجال الأنشطة الإنسانية أو على الأصول الخاصة بتلك الأنشطة في تموز/يوليه، وهو أعلى عدد سُجل منذ بداية عام 2022.
- 33 - وبحلول 19 آب/أغسطس، كانت خطة الاستجابة الإنسانية لجمهورية الكونغو الديمقراطية لعام 2022، التي تستهدف 8,8 ملايين شخص، قد تلقت 33 في المائة من التمويل المطلوب لها، وهو 1,88 بليون دولار.

## سادسا - حماية المدنيين

### ألف - استراتيجيات البعثة وعملياتها السياسية

- 34 - تمشيا مع أولويات المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، واصلت البعثة تنفيذ استراتيجيات الحماية على نطاق البعثة على أساس المناطق، بالتنسيق الوثيق مع فريق الأمم المتحدة القطري والسلطات الكونغولية والجهات الفاعلة في المجتمع المدني.
- 35 - وفي هذا السياق، واصلت قيادة البعثة عملها النشط مع السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات لمعالجة الفراغ الأمني الناجم عن إعادة تنظيم مواقع القوات الكونغولية، بدعم من قوات البعثة، في منطقة غران نور بمقاطعة كيفو الشمالية وفي مقاطعة إيتوري، وذلك لتنفيذ عمليات ضد حركة 23 مارس.
- 36 - وردا على تنامي الخطاب العدائي الذي استهدف البعثة، بما في ذلك من جانب مسؤولين حكوميين وجهات فاعلة سياسية، وجّهت البعثة مذكرة شفوية إلى وزارة الخارجية في 18 تموز/يوليه تذكر باتفاق مركز القوات والمسؤولية الرئيسية للدولة عن كفالة سلامة وأمن مباني البعثة وموظفيها. وفعلت البعثة آلياتها لإدارة الأزمات في أعقاب المظاهرات العنيفة المناهضة لها، التي جرت في تموز/يوليه. وفي الفترة من 29 إلى 31 تموز/يوليه، عملت قيادة البعثة ووكيل الأمين العام لعمليات السلام مع السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات، بما في ذلك الرئيس ورئيس الوزراء، ابتغاء تعزيز التدابير الأمنية وتجنب المزيد من عرقلة عمليات البعثة وتمكين البعثة من مواصلة تنفيذ ولايتها المتعلقة بحماية المدنيين. وشارك نائب الممثلة الخاصة للأمين العام المعني بالحماية والعمليات مع وزير الاتصالات والناطق الرسمي باسم الحكومة في برنامجين على التلفزيون والإذاعة الوطنيين للدعوة إلى عدم استخدام العنف وللتأكيد على أن البعثة تعمل بناء على دعوة من الحكومة وبموافقتها.

37 - وواصل الفريق المؤلف من ثمانية خبراء تعاقبت معهم البعثة في 1 حزيران/يونيه لفترة ثلاثة أشهر دعم المسار السياسي لعملية نيروبي. وقدم الفريق الدعم الاستشاري والتقني واللوجستي خلال الجولة الثانية من المشاورات، التي عقدت في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية في الفترة من 17 إلى 24 أيار/مايو. وواصلت البعثة العمل مع الأمانة المشتركة لعملية نيروبي من أجل دعم التدابير الانتقالية للمقاتلين الذين يوافقون طوعاً على وقف الأعمال القتالية، ريثما يتم التشغيل الكامل لبرامج نزع السلاح والتسريح وإنعاش المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها.

## باء - الاستجابات على المستوى الميداني

38 - يجري التخطيط لإنشاء قاعدة في منطقة مونغبوالو للتعدين في غرب إقليم دجوغو، حيث استمرت الاشتباكات بين ميليشيات التعاونية من أجل تنمية الكونغو وجماعة زائير. وفي إقليم إيرومو، في 9 و 17 تموز/يوليه، تبادلَت البعثة والقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية إطلاق النار مع مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة وصدوا أولئك المقاتلين عقب تبادل لإطلاق النار في بوسيو وبوانا - سورا، مما أسفر عن وقوع 4 إصابات في صفوف المدنيين واختطاف 123 مدنياً آخرين. وفي ثلاث مناسبات منفصلة، وفرت قاعدة البعثة في تشابي ملجأً احتمى به المئات من المدنيين الضعفاء الفارين من هجمات القوات الديمقراطية المتحالفة. وقدمت شرطة البعثة التدريب للنظرء الوطنيين على تقنيات التحقيق نظراً للعدد الكبير من عمليات الاختطاف التي ارتكبتها القوات الديمقراطية المتحالفة في تشابي وبوغا. وواصلت البعثة الاتصال بأصحاب المصلحة المحليين كجزء من آليات الإنذار المبكر وتواصلت مع المجتمعات المحلية لتعزيز المكاسب التي تحققت من الحوارين اللذين أجريا بين طائفتي "بيرا" و "ليندو"، في نيسان/أبريل وحزيران/يونيه، على التوالي. وتُبدل حالياً جهود لتيسير إجراء حوار مماثل مع طائفة "هياما".

39 - وفي منطقة غران نور بمقاطعة كيفو الشمالية، يسرت البعثة حلقات عمل وموائد مستديرة، شملت تنظيم عدة مناقشات سياسية غير رسمية، في بلدة بيني وفي بوتيمبو مع ممثلين عن المجتمع المدني والأحزاب السياسية والسلطات المحلية وقوات الأمن وقادة المجتمعات المحلية، وذلك بغية التصدي الجماعي للدوافع الهيكلية للنزاع. وأرسل لواء التدخل التابع للبعثة قوات رد سريع، ولا سيما في ماموفي وإرينغيتي وروينزوري لمواجهة مقاتلي القوات الديمقراطية المتحالفة وجماعات ماي - ماي. وفي 29 حزيران/يونيه، صدرت دورية مشتركة بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والبعثة هجمات شنتها القوات الديمقراطية المتحالفة على المدنيين في كيليا. وفي الفترة من 11 إلى 29 تموز/يوليه، نُشرت بعثة بعيدة المدى في بلدية بولونغو لردع المزيد من الهجمات التي تشنها القوات الديمقراطية المتحالفة في المنطقة وتيسير المرور الآمن للمدنيين الفارين منها. وعلاوة على ذلك، دربت شرطة البعثة الشرطة الوطنية الكونغولية وتبرعت بمواد في بيني وبوتيمبو.

40 - وفي منطقة بُتي نور بمقاطعة كيفو الشمالية، احتفظت البعثة بقواعد ومواقع دفاعية وأنشأت خمس عمليات جديدة لنشر وحدات قتالية جاهزة للتدخل، تصدياً للمخاطر الناشئة التي يتعرض لها المدنيون ولدعم القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية ضد حركة 23 مارس. وفي 4 تموز/يوليه، كفلت قوات البعثة المرور الآمن لما يقرب من 2 500 شخص فارين من الاشتباكات بين القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية وحركة 23 مارس. وفي 17 تموز/يوليه، يسرت البعثة، بالتعاون مع منظمة الأمم المتحدة

للطفولة، عودة 478 طفلاً كونغولياً كانوا قد فروا إلى أوغندا من إقليم روتشورو، مما مكنهم من المشاركة في الامتحانات الدراسية. وواصلت البعثة العمل عن كثب مع المجتمع المدني للمساعدة في بناء التفاهم المتبادل، وبوسائل منها بذل الجهود الرامية إلى مكافحة التضليل الإعلامي والتصورات السلبية عن البعثة.

41 - وفي مقاطعة كيفو الجنوبية، قدمت البعثة الدعم للقوات الكونغولية لتيسير العودة الطوعية للمشردين داخليا من بويغيرا إلى كاهولولو. وسُيِّرت دورية بعيدة المدى في منطقة مينيمبوي لتوفير ممر آمن للاجئين العائدين إلى بوروندي. وبالإضافة إلى ذلك، يسَّرت البعثة نزع سلاح المقاتلين طوعا في منطقة الهضاب العليا. وفي أعقاب المظاهرات العنيفة المناهضة للبعثة، ساعدت البعثة سلطات المقاطعة في إجراء تحقيق مشترك في حالات وفاة متظاهرين في أوفيرا. وعلاوة على ذلك، واصلت البعثة الاستثمار في آليات حماية المجتمعات المحلية والإنذار المبكر بعدة وسائل منها توسيع شبكات الإنذار المحلية في بوكافو وعدة مناطق معرضة للخطر في أقاليم والونغو وكاباري وكاليهي وشابوندا.

42 - وتلقى نظام شبكات الإنذار المحلية الخاص بالبعثة 578 إنذارا في الفترة بين 17 حزيران/يونيه و 31 آب/أغسطس، منها 41 في المائة وردت من مقاطعة كيفو الجنوبية، و 39 في المائة وردت من مقاطعة كيفو الشمالية، و 13 في المائة وردت من مقاطعة إيتوري. واستجابت قوات أمن الدولة و/أو قوات البعثة لما نسبته 55 في المائة من تلك الإنذارات. أما النسبة المتبقية البالغة 45 في المائة، فقد كانت إما غير دقيقة أو كانت الأماكن المعنية بها بعيدة جدا بحيث تعذر تقديم المساعدة في حينها.

43 - ومن خلال دائرة الإجراءات المتعلقة بالألغام، اضطلعت البعثة بما عدده 154 مهمة فورية في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وتجانيقا، وذلك في الفترة بين 17 حزيران/يونيه و 24 آب/أغسطس. ودُمر ما يقرب من مليون طلقة من ذخائر الأسلحة الصغيرة، و 2 050 من المتفجرات من مخلفات الحرب، و 2 714 من الأجهزة المتفجرة الأخرى، و 6 أسلحة. وعقدت دورات للتوعية بمخاطر الأجهزة المتفجرة والمتفجرات من مخلفات الحرب في بلدات كينشاسا وبوكافو وغوما وبونيا وبينني ولوبورو وبوتيمبو ورومانغابو لفائدة أفراد الأمم المتحدة العسكريين والمدنيين وموظفي المنظمات غير الحكومية والسلطات المحلية والسكان المحليين. وأبلغ عن وقوع خمس حوادث تتعلق بأجهزة متفجرة يدوية الصنع وعن تدمير ثلاثة أجهزة متفجرة يدوية الصنع في إقليم بيني.

## سابعا - تحقيق الاستقرار وتعزيز مؤسسات الدولة

### ألف - تحقيق الاستقرار ومعالجة العوامل المسببة للنزاع

44 - واصلت البعثة دعم تنفيذ استراتيجية البرامج الوطنية لنزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها. وتمكنت الأمم المتحدة، بفضل ما بذلته من جهود الدعوة، من تحقيق الإفراج عن 14,1 مليون دولار من صندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار المتعدد المانحين لدعم تلك البرامج. وفي 25 تموز/يوليه، صادق المجلس التوجيهي الوطني للصندوق على النص النهائي للمذكرة المفاهيمية لتخصيص هذه الأموال في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية، وذلك دعما لبرامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها.

45 - وفي 17 آب/أغسطس، نظم المنسق الوطني لبرامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها، بدعم من البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حلقة عمل لعرض الخطة

العمليات الوطنية لتنفيذ تلك البرامج للفترة 2022-2023، التي حددت لها ميزانية بمبلغ 20 مليون دولار. بيد أن وضع الخطط العملية على صعيد المقاطعات والتصديق عليها، بدعم من البعثة، قد تأخر بسبب المظاهرات العنيفة الأخيرة ونقص التمويل من الحكومة.

46 - وفي 27 حزيران/يونيه، نظمت البعثة والفريق القطري معتكفا لمدة يوم واحد في كينشاسا لتنسيق ومواءمة الدعم المقدم إلى برامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها. واتفق المشاركون على إنشاء آلية تنسيق مشتركة لدعم تلك البرامج. والآلية مفتوحة أمام جميع وكالات الأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها، والبنك الدولي، ومكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، بغية وضع برنامج مشترك للأمم المتحدة لإرساء السلام وتحقيق الاستقرار في مقاطعات كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية وإيتوري وتجانيقا ومانبيما ومنطقة كاساي. وبالإضافة إلى ذلك، ستدرس الآلية أفضل السبل لمواءمة الدعم المقدم إلى برامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها والتدابير الانتقالية المتعلقة بالمسار السياسي لعملية نيروبي.

47 - وقدم الشركاء المنفذون لصندوق الاتساق في تحقيق الاستقرار الدعم المالي والتقني واللوجستي للسلطات الكونغولية في تنظيم ست جلسات محاكم متنقلة في تشوميا، وإيغا باربير، ونيزي، وفاتاكي، وبولي، وكباندروما، بمقاطعة إيتوري، وذلك بهدف زيادة ثقة الشعب وفرص الوصول إلى الخدمات القضائية. وخلال تلك الجلسات، نُظر في 635 قضية وأصدر 237 حكما. وفي الوقت نفسه، تمت توعية 2 000 شخص (بمن فيهم 1 600 امرأة) بعمل محكمة السلام الجديدة.

## باء - إصلاح قطاع الأمن ونظام العدالة

48 - واصلت البعثة دعم تعزيز مؤسسات الرقابة الوطنية في قطاع الأمن. ففي 23 حزيران/يونيه، يسرت عقد دورة تدريبية لأعضاء اللجنتين البرلمانيتين المعنيتين بالدفاع والأمن. وفي 7 تموز/يوليه، نُظمت دورة تدريبية لموظفي البرلمان بشأن الدور الرقابي للمشرعين في حوكمة قطاع الأمن.

49 - وفي 27 حزيران/يونيه، قدمت البعثة الدعم لتنظيم جلسة عامة اشترك في رئاستها رئيسا اللجنتين المعنيتين بالدفاع والأمن، بشأن إنشاء آلية وطنية شاملة لتنسيق قطاع الأمن. وفي 28 تموز/يوليه، وقّع السيد تشيسيكويدي مشروع قانون البرمجة العسكرية للفترة 2022-2025، الذي يركز على تعزيز القدرات المالية واللوجستية والعملياتية للقوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية، ليصبح قانونا. وتقدر الحكومة التكلفة السنوية لتنفيذ القانون بنحو بليون دولار.

50 - وقدمت البعثة الدعم لإصلاح الشرطة الوطنية من خلال برنامجها المشترك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي 17 حزيران/يونيه، وافق اجتماع اللجنة المحلية لاعتماد برنامج الأمم المتحدة المشترك لدعم الشرطة الوطنية الكونغولية (2022-2025) على خطة مدتها أربع سنوات حددت ميزانيتها في مبلغ 73 372 291 دولار لتعزيز قدرات الشرطة الكونغولية.

51 - وواصلت البعثة دعم تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لإصلاح العدالة من خلال البرنامج المشترك لدعم إصلاح العدالة. وفي حين أن الجلسات أجريت وفق شروط المحاكمة العادلة، فقد أحجم العديد من ضحايا العنف الجنسي عن حضورها في لويزا مخافة التعرض لأعمال انتقامية. وخلال جلسات المحاكم المتنقلة التي دعما ذلك البرنامج في الفترة المشمولة بالتقرير، أدين 166 شخصا بارتكاب جرائم شتى، بما في ذلك

34 شخصا أدينوا باغتصاب قاصرين من أصل 47 قضية عنف جنسي. وفي أواخر حزيران/يونيه، وفي سياق انسحاب البعثة من تتجانيقا، اضطلعت أيضا بأنشطة لبناء القدرات في موبا ومانونو وكونغولو لفائدة 56 من ضباط الشرطة القضائية، و 34 كاتباً، من بينهم 22 كاتبة، و 35 سكرتيراً لمكاتب المدعين العامين، من بينهم 19 سكرتيرة. وأسفرت أنشطة الدعوة التي قامت بها البعثة عن إطلاق سراح 20 طفلاً كانوا محتجزين مع بالغين في سجن غوما، من بينهم فتاتان.

52 - ولا تزال ظروف الأمن والاحتجاز تشكل تحدياً، لأسباب منها اكتظاظ النزلاء الشديد في مرافق الاحتجاز. وحتى 31 آب/أغسطس، سجلت مرافق الاحتجاز ذات الأولوية التي يبلغ عددها 11 مرفقاً والتي رصدتها البعثة وقدمت الدعم لها زيادة قدرها 338 سجيناً، من 23 981 سجينا إلى 24 319 سجينا، منهم 23 713 من الذكور و 606 من الإناث، بمن فيهم 705 قاصرين. وانخفض عدد المحتجزين رهن المحاكمة من بين مجموع نزلاء السجون، بمقدار 384 نزيراً، وهو ما يمثل انخفاضاً إلى 76 في المائة مقارنة بنسبة 80 في المائة المسجلة خلال الفترة المشمولة بالتقرير السابق، وذلك نتيجة جهود الدعوة والدعم المستمرة للحد من فترات الاحتجاز المطول السابق للمحاكمة.

53 - وحتى 31 آب/أغسطس، سجلت 93 حالة وفاة، نجمت أساساً عن الاكتظاظ وسوء التغذية والإصابة بداء السل في ثمانية سجون وسجلت أعلى حصيلة في غوما (32 حالة وفاة) وماكالا (28 حالة وفاة) وبونيا (23 حالة وفاة). ولمعالجة مسألة اكتظاظ السجون، عززت البعثة التعاون مع أصحاب المصلحة الرئيسيين للدعوة إلى تنفيذ تدابير أكثر توجهها نحو التأثير في هذا الصدد، بما في ذلك انتهاج سياسات بديلة لإصدار الأحكام اعتمدت في سياق الإصلاحات الجارية للسجون. وبالترزامن مع ذلك، أنجزت في 11 تموز/يوليه المرحلة الأولى من إعادة تأهيل سجن كاباري الخاضع لإجراءات أمنية متوسطة الشدة، ثم سُلم المرفق إلى السلطات الوطنية. وأعيد تأهيل السجن الذي يتسع لـ 500 محتجز للمساعدة في تخفيف اكتظاظ السجون في مقاطعة كيفو الشمالية. وقبل التسليم، نقل 184 سجيناً من سجنِي بوكافو وأوفيرا.

54 - وفي أعقاب الهجوم على سجن كاكوانغورا، ببلدة بوتيمبو، ساعدت البعثة السلطات الوطنية في تعزيز الأمن حول السجون في جميع أنحاء البلد، مع التركيز خصوصاً على السجون ذات الأولوية.

## جيم - نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج

55 - واصلت البعثة دعم مقاتلي الجماعات المسلحة في فك ارتباطها بتلك الجماعات طوعاً. ففي الفترة بين 17 حزيران/يونيه و 5 آب/أغسطس، نزعت البعثة سلاح 25 مقاتلاً كونغولياً سابقاً، من بينهم طفل واحد، وقدمت لهم الدعم في مجال إعادة الإدماج ويسّرت عودتهم إلى مجتمعاتهم المحلية الأصلية. وأنجزت ستة مشاريع للحد من العنف الناجم عن النزاع في بلدة بيني وفي بوكافو، مما أتاح التدريب المهني وفرص إدرار الدخل لـ 281 من المقاتلين السابقين والشباب المعرضين للخطر والنساء الضعيفات. وبالإضافة إلى ذلك، أعيد خمسة مقاتلين روانديين إلى وطنهم.

56 - وفي بونيا، بمقاطعة إيتوري، ساعدت البعثة في تحديد ثمانية مواقع محتملة لتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها، ويمكنها أن تستوعب 1 000 مقاتل. وطُلب إلى البعثة أن تقدم الدعم في المستقبل لمراقبة الأسلحة وإذكاء الوعي وإعادة الاستيعاب وإعادة الإدماج.

## ثامنا - المرأة والسلام والأمن

57 - تمشيا مع الالتزامات الواردة في المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، واصلت البعثة دعم مشاركة المرأة في العمليات السياسية وعمليات صنع القرار. ونظمت البعثة حلقتي عمل لبناء القدرات، في 23 حزيران/يونيه في غوما وفي 29 حزيران/يونيه في كينشاسا، لتعزيز المشاركة السياسية للمرأة، بما في ذلك في العملية الانتخابية المقبلة. وفي الفترة بين 2 و 15 تموز/يوليه، نظمت البعثة أيضا حلقات عمل للتوعية بشأن مكافحة التحيز الجنساني وبشأن الحوكمة المراعية للاعتبارات الجنسانية في بونيا، بمقاطعة إيتوري، وفي بوكافو، بمقاطعة كيفو الجنوبية. وكان من بين المشاركين 123 قائدا شابا من بينهم 31 فتاة؛ و 35 قائدا طلابيا جامعيًا، من بينهم 30 امرأة؛ و 48 ممثلا عن الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني والمجموعات الإعلامية، بما في ذلك 5 نساء. وتعهد المشاركون بتعزيز السلام والمساواة بين الجنسين.

58 - وشجعت البعثة المشاركة المجدية للمرأة في العمليتين الجاريتين لتسوية النزاع وبناء السلام، وهما عملية نيروبي وتنفيذ برامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها. ففي 22 حزيران/يونيه، نظمت البعثة، بالشراكة مع مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة البحيرات الكبرى، وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة)، ووزارة الشؤون الجنسانية والأسرة والطفل، حلقة عمل بشأن المرأة والسلام والأمن. وعلى سبيل المتابعة، يسرت البعثة إيفاد بعثة مشتركة رفيعة المستوى معنية بالدعوة إلى كينشاسا في الفترة من 12 إلى 15 تموز/يوليه بقيادة كاترين سامبا بانزا، الرئيسة السابقة للمرحلة الانتقالية لجمهورية أفريقيا الوسطى، الرئيسة المشاركة لشبكة النساء الأفريقيات لمنع نشوب النزاعات والوساطة، بمساعدة سابيين نتاكاروتيمانانا، نائبة رئيس الجمعية الوطنية البوروندية، رئيسة المنتدى الإقليمي للمرأة التابع للمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وجمع الوفد آراء وتوصيات من السلطات الكونغولية ومن المجموعات النسائية والشبابية وممثلي الأحزاب السياسية والزعماء التقليديين والدينيين فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية للسلام والأمن.

59 - وفي الفترة من 28 حزيران/يونيه إلى 2 تموز/يوليه، اضطلعت البعثة بأنشطة لبناء القدرات بشأن الخطة المتعلقة بالمرأة والسلام والأمن لفائدة السلطات الإدارية وأفراد قوات الأمن والدفاع والسلطات السياسية - الإدارية المحلية في فيتشمومي وكيبيريزي بإقليم روتشورو. وتم توعية المشاركين بشأن مشاركة المرأة في عمليات السلام وفي حماية المدنيين.

## تاسعا - حماية الطفل والعنف الجنسي المتصل بالنزاعات

60 - في الفترة بين 17 حزيران/يونيه و 31 تموز/يوليه، تحققت البعثة من 285 انتهاكا جسيما ارتكبتها جهات فاعلة مسلحة ضد 212 طفلا (156 فتى و 56 فتاة)، من بينهم 40 طفلا قُتلوا أو سُوهوا (27 فتى و 13 فتاة). وكانت القوات الديمقراطية المتحالفة مسؤولة عن أكبر حصة من الانتهاكات التي تم التحقق منها (43 انتهاكا). ونُسبت إلى الجنود الكونغوليين المسؤولية عن ثمان حالات عنف جنسي ضد ثمان فتيات، واختطاف ثلاث فتيات، وقتل وتشويه فتى واحد وفتاة واحدة، وثلاث هجمات على مدارس في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

61 - وفي الفترة بين 17 حزيران/يونيه و 31 تموز/يوليه، تم التحقق من أن 68 طفلاً (54 فتى و 14 فتاة) فروا من الجماعات المسلحة أو انفصلوا عنها أو أُطلق سراحهم طوعاً من قبلها، كانوا قد تعرضوا للتجنيد والاستخدام. وُجِدَ 6 أطفال حديثاً. ورُعِمَ أن جماعة أوتا مشينغوا للدفاع عن النفس وفصيل ماي - ماي مازيمبي وجماعة نياتورا هم المرتكبون الرئيسيون لتجنيد الأطفال واستخدامهم، من ضمن حالات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الطفل التي تم التحقق منها.

62 - وفي حزيران/يونيه وتموز/يوليه، وقعت 82 امرأة على الأقل ضحايا للعنف الجنسي المتصل بالنزاع، وهو انخفاض بنسبة 23 في المائة مقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق. ونُسبت إلى الجماعات المسلحة المسؤولية عن حوادث أُضرت بـ 74 ضحية، فيما نُسبت إلى الجهات الحكومية حوادث أُضرت بـ 8 ضحايا، منها 4 حوادث نُسبت إلى جنود كونغوليين. ومن بين الجماعات المسلحة، كانت شتى جماعات ماي-ماي (24 ضحية)، وتحالف الديمقراطيين الكونغوليين (19 ضحية)، وجماعة نياتورا (16 ضحية)، وفصيل ماي - ماي رايا موتوموكي (10 ضحايا)، وعناصر ميليشيا توا (10 ضحايا) هم المرتكبون الرئيسيون لذلك العنف. وسُجِلت معظم الحالات في مقاطعة تنجانيقا (33 في المائة)، ومقاطعة كيفو الجنوبية (30 في المائة)، و مقاطعة كيفو الشمالية (24 في المائة)، ومقاطعة إيتوري (12 في المائة)، ومقاطعة مانيمبا (1 في المائة).

63 - وواصلت البعثة العمل مع السلطات الوطنية، بما في ذلك الممثلة الشخصية للرئيس المعنية بالعنف الجنسي وتجنيد الأطفال، لدعم تنفيذ البيان المشترك بشأن الجهود الرامية إلى مكافحة العنف الجنسي المتصل بالنزاع. وقدمت جهات التنسيق في البعثة الدعم التقني لكفالة تنفيذ خطط عمل تلك السلطات.

64 - وركزت أنشطة التنسيق الوطنية لمنع الاستغلال والانتهاك الجنسيين على المناطق التي تشهد حالات طوارئ في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ونفذت أنشطة للتوعية والتدريب في ماسيسي، وروي، وروتشورو، وأوفيرا، ونيونزو، وكينشاسا. ودُرِبَ ما مجموعه 876 من الجهات الفاعلة في مجال العمل الإنساني ووصلت الأنشطة مع المجتمعات المحلية إلى 116 2 من أفراد تلك المجتمعات. ويؤسّر فريق التنسيق الوطني أيضاً تدريب 21 محققاً محلياً، من بينهم عشر محققات، بهدف نشرهم لإجراء التحقيقات في شتى المقاطعات بمجرد اعتماد إجراءات العمليات الموحدة.

65 - وقدم فريق التنسيق الوطني دورات تدريبية بشأن منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين لأعضاء مختلف مجموعات العمل الإنساني، مما مكن كل مجموعة من تطوير استراتيجيتها وخطة عملها الخاصة في مجال منع الاستغلال والانتهاك الجنسيين بحلول نهاية عام 2022، وفقاً لخطة الاستجابة الإنسانية.

## عاشرا - استراتيجية الخروج والمرحلة الانتقالية

66 - واصلت قيادة البعثة العمل من أجل تفعيل الخطة الانتقالية. وواصل الفريق العامل الفرعي المعني بالمرحلة الانتقالية أنشطته واجتمع بانتظام حتى منتصف تموز/يوليه. وعُقد اجتماع على المستوى التقني لمدة يومين، في 23 و 24 حزيران/يونيه، بهدف تبادل الدروس المستفادة من التقريرين المرحليين الأخيرين المقدمين إلى مجلس الأمن وتحديد الممارسات الجيدة ومجالات التحسين أو التتقيح. وكان من بين المشاركين أعضاء في الأمانة الفنية الموسعة للفريق العامل الفرعي المعني بالمرحلة الانتقالية وأعضاء في المجتمع المدني. واتفقوا على الحاجة إلى تنقيح المؤشرات المتكررة، وتحديد سبل لتجسيد

الاتجاهات على نحو أفضل ووضع تصور لإحراز التقدم نحو إنجاز النقاط المرجعية، وزيادة إشراك المجتمع المدني في عملية الرصد والإبلاغ.

67 - وفي أعقاب المظاهرات العنيفة المناهضة للبعثة، أصدر الرئيس تعليمات إلى رئيس الوزراء، في 1 آب/أغسطس، بأن يستعرض مع البعثة الخطة الانتقالية. وأشار رئيس الوزراء لاحقاً إلى أن الحكومة قد صاغت مفهوم الاستعراض ومعاييرها، ولكن البعثة لم تُطَّع على ذلك بعد.

68 - وفي 21 حزيران/يونيه، أغلقت البعثة مكتبها الميداني في كالمي في مقاطعة تنجانيقا خلال احتفال حضرته الممثلة الخاصة للأمين العام وممثل عن وزير الداخلية ومحافظة تنجانيقا. وشكرت المحافظ البعثة على مساهماتها على مر السنين وتعهدت بالعمل بالتعاون مع الفريق القطري الذي من شأنه أن يبقى موجوداً في المقاطعة، مدعوماً بقوام متبقي من 29 موظفاً من موظفي البعثة ووجود لقوة مؤقتة في بنديرا. وقد وضعت خطة عمل مشتركة للأمم المتحدة للفترة 2022-2023 مع سلطات المقاطعات، كجزء من الخطة الانتقالية للبعثة ككل.

## حادي عشر - فعالية البعثة

### ألف - أداء البعثة

#### 1 - تقييم أداء العنصرين المدني والنظامي

##### العنصر العسكري

69 - حتى 12 أيلول/سبتمبر، كان العنصر العسكري للبعثة قد نشر 12 748 من أفراد القوات، تشكل النساء 5,80 في المائة منها، و 495 من خبراء الأمم المتحدة العسكريين الموفدين في بعثة، منهم 25,66 في المائة من الإناث، من مجموع القوام المأذون به البالغ 13 500 من أفراد القوات (مع 12 919 فرداً مدرجين حالياً في الميزانية) و 660 من خبراء الأمم المتحدة العسكريين الموفدين في بعثة (مع 508 خبراء مدرجين حالياً في الميزانية).

70 - وتمشياً مع مفهوم البعثة، نفذت البعثة في الفترة من 21 حزيران/يونيه إلى 31 تموز/يوليه 13 عملية نشر لوحدات قتالية جاهزة للتدخل، و 3 999 دورية نهائية، و 4 147 دورية لييلية، و 1 181 دورية وبعثة بعيدة المدى، و 1 246 دورية مشتركة، و 667 عملية مرافقة، و 6 عمليات استطلاع جوي. وساعدت عمليات الاستطلاع الجوي هذه على تحديد مواقع الجماعات المسلحة ويسرت تنفيذ عمليات هجومية لتقييد تحركاتها.

71 - وتمشياً مع الالتزامات المحددة في المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام، أجرت البعثة تقييماً لست وحدات عسكرية، شمل ثلاث كتائب مشاة، ووحدة هندسة، ووحدة استخبارات، ووحدة طبية. وخلص التقييم إلى أن جميع الوحدات تؤدي مهامها بصورة مرضية. وأظهرت التقييمات مؤشرات إيجابية في ما يتعلق بالكفاءة المهنية، والروح المعنوية، وارتفاع المعايير أثناء التدريبات، وانضباط الأفراد. وشملت المجالات التي تتطلب التحسين تحديد التهديدات والمخاطر في مجال حماية المدنيين، وإعداد خطط حماية المدنيين، وتحديثات غرف العمليات، ودفاعات القواعد. ووضعت خطة لتحسين الأداء، على سبيل الإجراء التصحيحي. وواصلت الأفرقة المعنية بمؤشر الفعالية العملية إبراز الحاجة إلى زيادة عدد

أفرقة التواصل النسائية، التي تشكل حاليا نسبة 9 في المائة من مجموع قوام القوة. وتتعلق مسائل معلقة أخرى بصيانة أماكن الإقامة وغيرها من المرافق.

72 - وكجزء من التعزيز المستمر لتقييمات الوحدات العسكرية، أجرى العنصر العسكري تقييمات داخل البعثة لا تزال قيد الاستعراض باستخدام منهجية المهام والمعايير والمؤشرات التي وضعها مكتب الشؤون العسكرية وبدأ تطبيقها بالفعل على وحدات المشاة. وبالإضافة إلى ذلك، تجري حاليا تقييمات تجريبية لوحدات الهندسة العسكرية واللوجستيات والطيران العسكري.

73 - وتمثل النساء نسبة 25,46 في المائة من مجموع ضباط الأركان العسكريين والمراقبين العسكريين في البعثة، مقارنة بنسبة 25,71 في المائة في الربع السابق، في حين بلغت نسبة مشاركة النساء في الوحدات العسكرية 5,64 في المائة، مقارنة بنسبة 5,47 في المائة في الربع السابق. ونفذت أفرقة التواصل النسائية والمختلطة 12 نشاطا، بما في ذلك تسيير دوريات بعيدة المدى ودوريات مشاة راجلة مراعية للاعتبارات الجنسانية لتلبية الاحتياجات الأمنية واحتياجات الحماية في مقاطعات إيتوري وكيفو الشمالية وكيفو الجنوبية.

### عنصر الشرطة

74 - تألف قوام وحدة الشرطة المشكلة التابعة للبعثة من 1 222 فردا (1 023 رجلا و 199 امرأة) بنسبة تمثيل نسائي بلغت 16,2 في المائة. ومن أجل تحقيق الهدف المتمثل في أن تضم مثل تلك الوحدات 25 في المائة من النساء بحلول نهاية عام 2022، اعتبرت البعثة أن ثمة حاجة إلى إدخال تحسينات على البنية التحتية، بما في ذلك أماكن إقامة الإناث وزيادة التوعية في سياق استراتيجية التكافؤ بين الجنسين في صفوف الأفراد النظاميين للفترة 2018-2028. ونفذ عنصر الشرطة التابع للبعثة 391 دورة تدريبية لما عدده 182 6 من عناصر وحدات الشرطة المشكلة ونفذ 19 عملية تفتيش لتعزيز أداء الوحدات وجاهزيتها وكفاءتها. ونظرا للحالة السائدة في شرق البلد، وفي أعقاب المظاهرات المناهضة للبعثة، أُرجئت الجولة التالية من تقييمات الأداء الفصلية للوحدات.

75 - وحتى 31 آب/أغسطس، بلغ قوام أفراد الشرطة المقدمين من الحكومات للبعثة 441 فردا (310 رجال و 131 امرأة)، بنسبة تمثيل نسائية بلغت 29 في المائة. وبلغت الدرجة الممنوحة في تقييم أداء أفراد الشرطة نسبة 83 في المائة، بزيادة قدرها 9 نقاط مئوية مقارنة بالربع السابق. ويعكس ذلك الأثر الإيجابي للدورات التدريبية التي عقدت خلال الفترة المشمولة بالتقرير بشأن النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، وحماية المدنيين، ونهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية.

### الموظفون المدنيون

76 - حتى 14 أيلول/سبتمبر، كان يعمل في البعثة 512 2 موظفا مدنيا (23,8 في المائة من النساء)، بمن فيهم 304 من متطوعي الأمم المتحدة و 46 من موظفي المؤسسات الإصلاحية المقدمين من الحكومات. ويمثل ذلك 91,1 في المائة من الوظائف المؤقتة المعتمدة، وعددها 757 2 وظيفة.

## 2 - التقدم المحرز في تنفيذ النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء

77 - استنادا إلى أول تقييم للأثر باستخدام النظام الشامل للتخطيط وتقييم الأداء، الذي أُجري في الفترة من 12 إلى 15 نيسان/أبريل، أعدت البعثة صحيفة وقائع تتضمن بيانات مرئية، استُخدمت في الإحاطة التي قُدمت إلى مجلس الأمن بشأن جمهورية الكونغو الديمقراطية في 29 حزيران/يونيه. وقامت البعثة بتتبع مؤشرات الأثر وزيادة تبسيط البيانات وتكاملها كخط أساس لقياس التقدم المحرز نحو تنفيذ الخطة الانتقالية. ومن المقرر أن يُجرى تقييم الأثر المقبل في الربع الثالث من عام 2022.

## 3 - أثر جائحة كوفيد-19 على تنفيذ الولاية

78 - تمشيا مع توجيهات البلد المضيف ومقر الأمم المتحدة، استأنف جميع موظفي البعثة العمل من مباني الأمم المتحدة اعتبارا من 1 حزيران/يونيه. وواصلت البعثة رصد التطورات وتنفيذ تدابير الوقاية من كوفيد-19، بما في ذلك حملات التلقيح وتعزيز احتياطات السلامة. وحتى 8 آب/أغسطس، أظهرت الفحوصات إصابة 1 790 فردا من أفراد الأمم المتحدة بمرض فيروس كوفيد-19، تماثل 1 777 فردا منهم للشفاء وظل عدد الوفيات في صفوف المصابين دون تغيير عند 13 فردا. وفي إطار حملة الأمم المتحدة لتلقيح موظفي المنظمة ومُعاليهم وموظفي المنظمات غير الحكومية الدولية، أُعطيت 23 409 جرعات من اللقاح. ولُتح بالكامل ما مجموعه 9 232 من أفراد الأمم المتحدة ومُعاليهم في جمهورية الكونغو الديمقراطية (125 6 فردا عسكريا، و 508 من أفراد الشرطة، و 2 440 مدنيا، و 159 مُعالا).

## باء - سوء السلوك الجسيم، بما في ذلك الاستغلال والانتهاك الجنسيان

79 - في الفترة بين 1 حزيران/يونيه و 31 آب/أغسطس، سجلت البعثة 6 حالات استغلال واعتداء جنسيين مدعى بها جديدة وقعت في عام 2022. وسُجلت أيضا 12 حالة أخرى مدعى بها تشير إلى حوادث وقعت بين عامي 2006 و 2021. وتشمل الادعاءات الثمانية عشر، التي تعني 15 فردا نظاميا و 3 مدنيين، 16 ضحية مزعومة و 12 من الشكاوى المتعلقة بإثبات الأبوة. وجميع هذه الادعاءات هي قيد التحقيق من جانب البلدان المعنية المساهمة بقوات وبأفراد شرطة ومن جانب الأمم المتحدة.

80 - وتظل الضحايا في صلب اهتمام البعثة عندما يُدعى بارتكاب الاستغلال الجنسي. وكفلت البعثة، بالتنسيق مع كبير موظفي حقوق الضحايا، دعم هؤلاء الضحايا المزعومين الستة عشر و 12 أطفال موضوع شكاوى متعلقة بإثبات الأبوة وتلقيهم المساعدة الملائمة، ولا سيما الدعم الطبي والنفسي - الاجتماعي في الوقت المناسب، وفقا لبروتوكولات مساعدة الضحايا المعمول بها من قبل الجهات المقدمة للخدمات، بما في ذلك منظمة الأمم المتحدة للطفولة وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

81 - وتمشيا مع سياسة الأمين العام والأمم المتحدة المتعلقة بعدم التسامح إطلاقا إزاء الاستغلال والانتهاك الجنسيين، واصلت البعثة تعزيز استراتيجياتها الوقائية، بما في ذلك تقييماتها الجارية للمخاطر وتنفيذ تدابير التخفيف. ونفذت البعثة، بالشراكة مع السلطات المحلية ومنظمات المجتمع المدني، أنشطة مكثفة في مجال التوعية، خاصة في المناطق التي يكون فيها للبعثة حضور قوي، لا سيما حضور الأفراد النظاميين. وبالإضافة إلى ذلك، تتخذ البعثة جميع التدابير اللازمة لضمان امتثالها الكامل لتلك السياسة، بما في ذلك عن طريق المتابعة مع كيانات التحقيق التابعة للأمم المتحدة لكفالة التقيد بالمواعيد النهائية المتفق عليها وتقاسم نتائج تقارير التحقيق والتوصيات ذات الصلة مع السلطات المعنية في الأمم المتحدة.

## ثاني عشر - سلامة أفراد الأمم المتحدة وأمنهم

82 - ظلت مسألة ضمان سلامة وأمن أفراد الأمم المتحدة ومرافقها من المسائل ذات الأولوية، تمشيا مع الالتزامات الواردة في المبادرة المعززة للعمل من أجل حفظ السلام. وفي أعقاب المظاهرات العنيفة المناهضة للبعثة التي جرت في مقاطعة كيفو الشمالية يومي 25 و 26 تموز/يوليه، اعتمدت البعثة بسرعة تدابير للتخفيف شملت تقييد الحركة وتغيير مواقع الأفراد. وحتى 16 أيلول/سبتمبر، تم النقل المؤقت لجميع الأفراد الموجودين في بوتيمبو إلى بيني وكيوانجا. ونُسقت عملية النقل مع السلطات الكونغولية ووضعت مباني البعثة التي أخليت تحت حماية القوات المسلحة لجمهورية الكونغو الديمقراطية والشرطة الوطنية الكونغولية.

83 - وسُجل ما مجموعه 130 حادثا أمنيا أضرت بأفراد الأمم المتحدة وعملياتها ومرافقها، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 45 حادثا مقارنة بـ 85 حادثا أمنيا أُبلغ عنها خلال الربع السابق. ومن بين تلك الحوادث، تعلقت 3 حوادث بالنزاع المسلح، و 54 حادثا بالجريمة، و 48 حادثا بالاضطرابات المدنية، و 35 حادثا بالمخاطر. وتضرر ما مجموعه 91 من أفراد الأمم المتحدة، بما في ذلك 57 من موظفي الأمم المتحدة الوطنيين (49 موظفا و 8 موظفات) و 34 من موظفيها الدوليين (30 موظفا و 4 موظفات). ومقارنة بالفترة المشمولة بالتقرير السابق، هناك انخفاض في حوادث النزاع المسلح بمقدار 16 حادثا، ولكن هناك زيادة بنسبة 36 في حوادث الاضطرابات المدنية بسبب المظاهرات العنيفة المناهضة للبعثة. وواصلت البعثة الدعوة بطريقة منتظمة إلى تطبيق اتفاق مركز القوات من جانب السلطات الوطنية وسلطات المقاطعات والسلطات المحلية.

## ثالث عشر - ملاحظات

84 - أرحب بالجهود الجارية التي تبذلها الحكومة والبرلمان واللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات لوضع الأساس الحاسم لإجراء الانتخابات في عام 2023، وفقا للمواعيد النهائية الدستورية. وسيكون من الأهمية بمكان أن تصدر اللجنة جدولها الزمني للانتخابات وميزانيتها الشاملة في أوانهما حتى يتسنى للشركاء التخطيط لما يقدمونه من دعم للعملية الانتخابية.

85 - وما زال يساورني القلق إزاء الافتقار الواضح إلى توافق الآراء بين الجهات الفاعلة من الأوساط السياسية والمجتمع المدني بشأن الجوانب الرئيسية للعملية الانتخابية. وأدعو جميع أصحاب المصلحة إلى العمل من أجل تهيئة بيئة مواتية لإجراء انتخابات سلمية وشفافة. وأشجع اللجنة الوطنية المستقلة للانتخابات على مواصلة مشاوراتها مع الجهات الفاعلة من الأوساط السياسية والمجتمع المدني لبناء الثقة ونزع فتيل التوترات. وتظل الأمم المتحدة مستعدة للعمل مع اللجنة ومع جميع أصحاب المصلحة ابتغاء تحقيق هذه الغاية.

86 - وأثني على المجلس الاستشاري للمرأة والسلام والأمن لمنطقة البحيرات الكبرى لما يبذله من جهود لزيادة المشاركة المجدية للمرأة الكونغولية في العمليات السياسية وعمليات السلام في البلد، بما في ذلك انتخابات عام 2023. وأشجع على بذل المزيد من الجهود، على الصعيد الإقليمي، لتعزيز أفضل الممارسات في هذا الصدد.

87 - وأشعر بقلق عميق إزاء معاناة المدنيين، ولا سيما النساء والأطفال والمشردون داخليا، التي تفوق الوصف والتي تجبرهم الجماعات المسلحة على مكابذتها. وأدين استمرار الهجمات التي تشنها الجماعات المسلحة على السكان المدنيين. وأكرر دعوتي كلَّ الجماعات المسلحة إلى أن تلقي أسلحتها دون قيد أو شرط. وأحث الجماعات المسلحة الكونغولية على الانضمام إلى برنامج نزع السلاح والتسريح وتعافي المجتمعات المحلية وتحقيق الاستقرار فيها، كما أحث الجماعات المسلحة الأجنبية على تسريح أفرادها وعلى العودة إلى بلدانها الأصلية.

88 - وأشجب الطفرة الأخيرة في خطاب الكراهية المشحون عرقيا في جمهورية الكونغو الديمقراطية وفي الشتات. وأرحب بالخطوات التي اتخذتها السلطات الكونغولية لإدانة هذا السلوك المستهجن إدانة علنية، وأدعوها إلى أن تكفل محاسبة المسؤولين عنه. وأشجع السلطات الكونغولية على مواصلة جهودها الرامية إلى وضع إطار قانوني لمكافحة القبلية والعنصرية وكراهية الأجانب.

89 - ومن المؤسف جدا أن الاحتجاجات الأخيرة ضد البعثة في مقاطعتي كيفو الشمالية وكيفو الجنوبية قد أسفرت عن مقتل مواطنين كونغوليين وأفراد تابعين للأمم المتحدة. وأرحب بتعهد الحكومة بمتابعة المسؤولين قضائيا، بدعم وتعاون كاملين من البعثة. وأتقدم أيضا بالتعازي إلى أسر الأشخاص الذين فقدوا أرواحهم في الحادث الذي وقع في 31 تموز/يوليه في مركز كاسيندي الحدودي في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. والتحقيقات في هذا الحادث المأساوي جارية، وستبذل الأمم المتحدة كل ما في وسعها لضمان مساءلة من تثبتت مسؤوليتهم عن أي مخالفات عما ارتكبه من أفعال.

90 - وأعترف بالإحباط الناجم عن استمرار العنف وانعدام الأمن اللذين يتعرض لهما هذا العدد الكبير من الكونغوليين في المقاطعات الشرقية للبلد. لكنني أدين بأشد العبارات الطابع العنيف الذي اتسمت به المظاهرات ضد البعثة، وأعرب عن أسفي لما نتج عن ذلك من خسائر وأحث السلطات على تحمل مسؤوليتها عن حماية أصول الأمم المتحدة وأفرادها. وأود أن أطمئن جميع الملتزمين التزاما حقا بالتصدي للتحديات الأمنية الرهيبة التي تواجه جمهورية الكونغو الديمقراطية، بأن البعثة مستعدة للعمل معهم لمعالجة أي أوجه قصور متصورة في أدائها بطريقة سلمية وبناءة. وأشجع السلطات الكونغولية على العمل مع البعثة بطريقة شفافة لضمان تحقيق الأهداف المشتركة لإرساء السلام وتحقيق الاستقرار في البلد.

91 - ويشكل إغلاق المكاتب الميدانية للبعثة في مقاطعة تنجانيقا في حزيران/يونيه معلما تاريخيا في الخفض التدريجي للبعثة وانسحابها. ويجب بذل كل جهد ممكن لضمان الحفاظ على المكاسب الأمنية التي تحققت بشق الأنفس في هذه المقاطعة ذات الأهمية الحيوية، وذلك بدعم من البعثة. وأحيط علما بدعوة الحكومة إلى استعراض الخطة الانتقالية المشتركة للبعثة. ويحدوني الأمل في أن تكون هذه العملية بمثابة وسيلة لتحديد الخطوات الملموسة التي يجب اتخاذها، على سبيل الأولوية، لتهيئة الحد الأدنى من الظروف الأمنية لخروج البعثة المسؤول والقائم على الظروف من المقاطعات الثلاث المتضررة من النزاع، التي تشكل محور تركيز عمليات البعثة.

92 - ولا تزال المشاركة البناءة للشركاء الإقليميين شرطا أساسيا لإرساء السلام وتحقيق الاستقرار الدائمين في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية. ومن الضروري أيضا أن يفي الشركاء الإقليميون فعليا بالتزامهم بالامتناع عن جميع الأعمال التي تقوض السلام أو الاستقرار أو السلامة الإقليمية للبلد. وأكرر

تأكيد دعم الأمم المتحدة الكامل لجهود الوساطة الجارية التي يبذلها رئيس أنغولا، جواو لورنسو، ولقيادة رئيس كينيا السابق، أوهورو كينياتا، لعملية نيروبي. وأرحب بالجهود الجارية لضمان أن يعزز كل من هذه المبادرات بعضه بعضا. ونظرا لتعقد الحالة في شرق جمهورية الكونغو الديمقراطية، فإن التنسيق الوثيق بين البعثة والقوة الإقليمية لشرق أفريقيا، بمجرد انتشارها، سيكون ضروريا للتمكين لحماية المدنيين، والحفاظ على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية، ومواصلة رصد حقوق الإنسان أثناء العمليات العسكرية ضد الجماعات المسلحة.

93 - وختاما، أود أن أعرب عن امتناني لممثلي الخاصة، بينتو كيتا، على جهودها وقيادتها. وبالإضافة إلى ذلك، أود أن أعرب عن تقديري وشكري لجميع أفراد البعثة، وأعضاء منظومة الأمم المتحدة، والبلدان المساهمة بقوات وبأفراد الشرطة، ومكتب مبعوثي الخاص لمنطقة البحيرات الكبرى، على التزامهم الثابت بتحقيق السلام والاستقرار في جمهورية الكونغو الديمقراطية.

